African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 5, Issue 4, 2026
Page No: 244-257
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2025: 0.83 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2025: 1.191**

The Vizierate in Ifriqiya during the Aghlabid Period (184–296 AH / 800–909 CE)

Ibrahim Muftah Faraj Al-Duhaidiya *
Department of History, Faculty of Humanities and Applied Sciences,
Alasmarya Islamic University, Zliten, Libya

الوزارة بإفريقية خلال العصر الأغلبي (184-296هـ/800-909م)

إبراهيم مفتاح فرج الدهيديه *
قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والتطبيقية، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا

*Corresponding author: ibrahimmuftah0@gmail.com

Received: August 04, 2026	Accepted: October 16, 2026	Published: October 28, 2026

Abstract:
In this study, the institution of vizierate is analyzed during the reign of Aghlabid Emirate (184-296 AH/800-909 CE) which covered the region of Ifriqiya consisting of modern Tunisia, Tripolitania (western Libya) and eastern Algeria. The importance of this research comes from its analysis of one of the least-studied aspects of the Aghlabid administration by studying the system and duties of the institution of vizierate. The objectives of the study include investigation of the criteria and methods for appointment of viziers, their relation with the emir and other governmental institutions like the judiciary and military. The other objectives include analyzing viziers' role in the suppression of revolts against the government, protecting the emirate from any internal problems and dealing with the intellectual community. For achieving such objectives, the study is divided into five major themes as follows: (1) Criteria for selection of viziers in the Aghlabid Emirate; (2) Relation between viziers and the judiciary; (3) Viziers and the intellectual community; (4) Financial and political power of viziers; and (5) Viziers and military affairs. From the results, it is clear that the process of selecting viziers took place at different stages. In the formative stages of the emirate, appointments of viziers were mainly done on grounds of tribal allegiance, where the early Aghlabid leaders gave preference to their own kin and other allies from the same tribe, for instance, Banu Ghalbun and Banu Humayd from Tamim. However, when conflicts arose among the Aghlabids regarding succession and authority, allegiance to the reigning emir was the main factor in choosing the appointees, irrespective of their tribe. The research provides additional evidence on how viziers had significant influence not only in the appointment but also in the dismissal of judges and sometimes interfered with the judicial process. They also were active promoters of intellectual development because they helped the scholars, sponsored scholarly sessions, and encouraged education. Moreover, viziers controlled the treasury of the state, handled its revenues, distributed salaries and stipends and thus had substantial administrative powers. Furthermore, viziers were extremely important in maintaining discipline among the military forces because they kept the loyalty of the military commanders and soldiers with the help of rewards and punishment, stopped the military and popular rebellions, maintained internal order, and implemented the policy of the emir competently and skillfully. If the official orders needed some changes for their efficient execution, then the viziers made the necessary decisions while still following the goals of the ruler.

Keywords: Vizierate, Aghlabid Emirate, Ifriqiya, Islamic administration, Political history.

الملخص
قامت دراسة البحث على تسليط الضوء على الوزارة في عصر الأغالبة (184-296هـ/800-909م) بإفريقية (تونس حاليا وطرابلس الغرب وشرق الجزائر حاليا)، وتكمن أهمية الموضوع في الكشف عن بعض جوانب النظام الإداري وهيكل الحكم

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

في الإمارة المذكورة وسد فجوة من فجوات النظام المذكور. وهدفت الدراسة إلى الكشف عن كيفية اختيار الوزير وتعيينه في الإمارة وعلاقته بالأمير، وعلاقته بباقي أجهزة الدولة كالقضاء ومنظومة الجيش، وعلاقته بالمجتمع الثقافي، ودوره في إخماد الثورات ودفع الآفات عن الإمارة، ودعمه للعلم والعلماء. بناء على ذلك جاء البحث في خمس نقاط رئيسة وهي على النحو التالي: (1) معايير اختيار الوزراء في إمارة الأغالبة، (2) الوزراء والجهاز القضائي، (3) الوزراء والمجتمع الثقافي، (4) النفوذ المالي للوزير ومظاهر السلطة، (5) دور الوزير في احتواء الجند وإخماد الثورات. وقام البحث على تتبع المنهج العلمي الصحيح بداية من جمع المادة العلمية من أمهات المصادر والقريبة زمانيا ومكانيا من الحدث، ثم تحليلها وتفسيرها تفسير منطقي، وصياغتها وفق العناوين آنفة الذكر حسب التسلسل الزمني، بتحليل وتوظيف وعرض يساعد إلى الوصول إلى نتائج سليمة. وخلص البحث بعد العرض إلى مجموعة من النتائج وهي كالتالي: كان اختيار الوزراء من قبل الأمراء على مراحل؛ الأولى وهي مرحلة تأسيس الإمارة وقوتها كان اختيار الوزير فيها يقوم على التعصب القبلي الموثوق فيه من نظر الأمراء الأوائل فقد اختاروا وزراء من بني عمهم كغلبون وبني حميد التميميين؛ أما المعيار الثاني فقد جاء بعد أن دخلت الإمارة في صراع بين أفراد البيت الأغلبي على الإمارة وصلاحيات الحكم ونكث العهد والانتزاء على الإمارة، فاصبح تعيين الوزير حسب ولائه للأمير المنتزي ومساعدته له دون النظر إلى أصوله، كما لعب التدرج الوظيفي دورا هاما في لفت انتباه بعض الأمراء لأشخاص بارعين في إدارة الوزارة. وكان للوزراء دور كبير في ترشيح القضاة وعزلهم، والتدخل في بعض أحكامهم؛ وأيضا دعم الوزراء وشجعوا الحركة العلمية بالبلاد واهتموا بالعلماء وأقاموا لهم مجالس علمية وحلقات نقاش مما دفع بالسكان والعامة إلى الاهتمام بالتعليم. تقلد الوزراء إدارة خزائن الأموال وتوزيع العطاء والرواتب واهتموا بموارد الدولة، وكانت لهم سلطة ونفوذ واسعين، كما اهتموا بالجند وقادتهم وحافظوا على استمرار طاعتهم للأمراء وعفو عن بعضهم، وعاقبوا بعضهم الأخر بعد اليأس من التغاضي عن شغبهم، وسعى الوزراء إلى إخماد ثورات الجند والعامة أيضا، وكان لهم دور كبير في إدارة البلاد وحفظ أمنها، ونفذوا أوامر الأمراء بكل احترافية، فإذا كانت الأوامر سليمة نفذوها، وإذا كان فيها بعض التعديلات عدلوها ونفذوها.

الكلمات المفتاحية: الوزارة، إمارة الأغالبة، إفريقية، الإدارة الإسلامية، التاريخ السياسي.

مقدمة

تُعدّ دراسة موضوع الوزارة في عصر الأغالبة بإفريقية من الموضوعات بالغة الأهمية، لعدة أسباب، منها أن الوزارة من أهم ركائز الإمارة، وتأتي في المرتبة الثانية بعد الأمير، والوزير هو من يتحمل أعباء الإمارة، ويعد حلقة الوصل بين الأمير وباقي الإدارات والدواوين، كما يكشف لنا هذا الموضوع التطور في نظم بلاد المغرب الإدارية، خاصة مع تغير أنظمتها السياسية.

فالمتتبع لتاريخ بلاد المغرب منذ الفتح وعصر الولاة، ويدقق النظر في النظم الإدارية التي تتبعّها الولاة رغم ندرتها في المصادر، ويقارن التوافق والاختلاف ما بين عصري الولاة الأموي والعباسي، والتغيرات الطفيفة في النظم والرسوم، ولكن يلاحظ دائما في العصر المذكور وجود الكتّاب وأصحاب الدواوين إلى جانب الوالي؛ وفجأة تظهر إمارة شبه مستقلة في المنطقة، تتبع الخلافة العباسية اسميا، وتنهي عصر الولاة وتنتقل بالبلاد إلى عصر جديد وملامح جديدة، وهيكل إداري جديد، وهذا ما يعطي موضوع الوزارة قدرا من الأهمية.

بالنسبة **للدراسات السابقة** تجدر الإشارة أنه لا تكاد تكون دراسة وافية على هذا الموضوع، وكل محاولة للبحث عنه في الكتب الحديثة، والمجلات العلمية، وكامل محركات البحث الإلكتروني تبوء بالفشل ولا وجود لهذا الموضوع، وذلك حسب الظن نظرا لعدم وفرة المادة العلمية، اللهم ما كتبه المؤرخ هوبكنز في كتابه (النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى)، وكل ما كتبه عن الموضوع ثلاث صفحات (35-36-37)، ثم انتقل إلى دراسة الموضوع في باقي دول وأسر بلاد المغرب؛ تحدث فيه عن ثلاثة وزراء بالإضافة إلى القاضي الصديني؛ فالأول الوزير غلبون، وذكره أنه أخ الأمير زيادة الله الأول، وهو ابن عمه وليس بأخيه؛ والثاني أبو جعفر أحمد بن الأغلب ذكره ضمن الوزراء وهو كما سنرى ليس بوزير وإنما انقلب على أخيه محمد الأمير، وأخذ صلاحياته وعيّن وزيرا أخر؛ والثالث عبد الله بن الصائغ، وأعطى المؤلف المذكور صورة عن الوزارة في هذا العصر إنها فقط لقب شرفي، مرّ عليها بعجالة، لينتقل إلى الوزارة في عصر الموحدين، والحقيقة أن موضوع كهذا تندر فيه المادة العلمية من الطبيعة تختلف فيه وجهات النظر بين الكتّاب والمؤرخين، إلا إذا كان البحث يركز فقط على العصر المعنى بحد ذاته، لكي يكون فيه ابداء الرأي مقبول ومبني على أساس سليم.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

يهدف البحث إلى الكشف عن دور الوزير ومهامه وعلاقته بالإمارة وباقي الأجهزة الإدارية والعسكرية بالدولة، الأمر الذي يجعل المرء يتساءل عن النظم التي أحدثتها إمارة الأغالبة الفتية في هيكل حكمها، ومن أهمها الوزارة التي نشأت حديثا كمسمى بالتزامن مع ظهور الخلافة العباسية، فهل عيّن الأغالبة الوزراء؟ ومن هم وزراؤهم وكيف تم اختيارهم؟ وماهي مهامهم وواجباتهم، وما هي علاقتهم بباقي الأجهزة الإدارية والعسكرية؟ وكيف كانت سلطتهم ونفوذهم؟

ومن **الصعوبات** التي تواجه الباحث في اعداد هذا البحث هي ندرة المادة العلمية، فأحيانا يقرأ المرء يوما كاملا بتواصل ولا يجد معلومة واحدة تفيده، ولكن الموضوع من أساسه يعتمد على جمع الإشارات القليلة المتناثرة والمشتتة هنا وهناك والخروج منها بإجابات ونتائج جيدة؛ و**المنهج العلمي** الصحيح هو المتبع في إعداد البحث، حيث جمع المادة العلمية من أمهات المصادر ونقدها وتحليلها وتفسيرها، ثم صياغتها حسب التسلسل الزمني للأحداث.

وبناء على ما ذكر آنفا من أهداف وتساؤلات جاء **تقسيم البحث** بتوطئة وخمس نقاط رئيسة، الأولى تحمل عنوان: **معايير اختيار الوزراء** في إمارة الأغالبة، وتتبعت فيها الوزراء وكيفية تعيينهم، والعوامل المؤثرة في تغيير المعايير من فترة لأخرى؛ والثانية بعنوان: **الوزراء والجهاز القضائي** وهي تتحدث عن علاقة الوزراء بالقضاء والقضاة وترشيحهم لهم؛ وأما فيما يتعلق بالنقطة الثالثة فهي بعنوان: **الوزراء والمجتمع الثقافي** وكتبت فيها عن موقف الوزراء من العلم والتعليم والعلماء؛ وجاء العنوان الرابع **بالنفوذ المالي للوزير ومظاهر السلطة** تحدثت فيه عن إدارة الوزراء لأموال الدولة، وأيضا أموالهم الخاصة وكيفية كسبها، بالإضافة إلى سلطات الوزير ونفوذه في دوائر الحكم.

أما العنوان الأخير فهو: **دور الوزير في احتواء الجند وإخماد الثورات** وكان الحديث فيه عن علاقة الوزير بالجيش وقادته، وكيفية احتوائهم، وكسب طاعتهم، وإخماد الثورات والحركات المناهضة؛ وأخيرا **الخاتمة** ودونت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها، ثم ثبت **قائمة المصادر والمراجع** والتي من أهمها مؤلفات المالكي، رياض النفوس؛ والدباغ، معالم الأيمان؛ وابن عذاري، البيان؛ والنويري، نهاية الأرب، ومجموعة أخرى مهمة مثبتة بقائمة المصادر بكامل بياناتها.

توطئة:

قامت إمارة الأغالبة بإفريقية سنة (184هـ/800م)، بمباركة من الخليفة العباسي هارون الرشيد (170-193هـ/786-809م)، فبعد أن أرهقت البلاد مركز الخلافة بمشاكلها التي تمثلت في ضربات الخوارج، وثورات الجند وشغبهم، فضلا عن المعونات المالية التي ترسلها الخلافة من خراج مصر، الأمر الذي جعلها عبئا على الدولة، كل هذه العوائق مجتمعة جعلت الخليفة يفكر بجدية لوضع رجل قادر على هذه التحديات، يحفظ له الأمن، ويبقى تحت الولاء ولو اسميا، وفي تلك الفترة، ومن خلال الأحداث المتسارعة برز اسم إبراهيم بن الأغلب والي إقليم الزاب[1]، الذي أعان الولاة على إخماد بعض الثورات، فأرسل له الخليفة بسجل تعيينه أميرا على البلاد[2].

أسس بذلك إبراهيم الإمارة وأصبحت وراثية، حكم من بعده ثلاثة من أولاده، عبد الله (196-201هـ/812-817م)، وزيادة الله الأول (201-223هـ/817-838م)، وكانت إلى هذا التاريخ مرحلة تأسيس وتوطيد للحكم، ثم أبي عقال الأغلب بن إبراهيم ومن بعده أولاده الذين استقر الحكم في أيديهم بشيء من الاستقرار، إلى أن جاء إبراهيم بن أحمد (261-289هـ/875-902م) الذي بدأ تدهور أوضاع الإمارة

(1) الزاب إقليم يبعد عن القيروان عشر مراحل (24 ميل) وقصبته مدينة طبنة هي التي ينزل بها الولاة. أحمد بن أبي يعقوب بن واضح اليعقوبي، البلدان، ط1، بيروت، دار احياء التراث العربي، 1988م، ص107.

(2) ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الاندلس والمغرب، تحقيق: ج.س. كولان و إ. بروفنسال، ج1، ط5، بيروت، دار الثقافة، 1998م، ص ص 89-94؛ سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي، ج2، الإسكندرية، منشأة المعارف، بدون تاريخ، ص ص27-35.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

في عهده، وأخذت في الضعف والوهن إلى زوالها في عصر حفيده زيادة الله سنة (296هـ/909م) على يد الفاطميين [3].

هذا العصر لم يكن كسابقه أو ما يسمى بعصر الولاة، فالعصر الأخير كانت إدارته تعتمد على مركز الخلافة، سواء في تعيين الولاة أو حتى الكتاب والقضاة [4]، ولما قامت إمارة الأغالبة، أخذت في رسم ملامح جديدة لها، ووضع هيكل تنظيمي متين للحكم حذوا فيه حذو العباسيين، من تعيين للوزراء والحجاب وغيرهم من الإداريين.

الوزارة لغة واصطلاحا:

الوزر: الملجأ والجبل المنيع، وكل ما التجأت إليه وتحصنت به، فهو وزر؛ **والوزير**: حبأ الملك الذي يعينه برأيه ويحمل ثقله[5]، وقد استوزره، وحالته الوزارة؛ **ووازره** على الأمر: أعانه وقواه، " وزير الخليفة معناه الذي يعتمد على رأيه في أموره ويلتجئ إليه وقيل: قيل لوزير السلطان وزير لأنه يزر عن السلطان أثقال ما أسند إليه من تدبير المملكة أي يحمل ذلك".

ويعرفها ابن خلدون بأنها أم الخطط السلطانية واسمها يدل على الإعانة، فالوزارة مأخوذة من المؤازرة وهي المعاونة والوزير صاحب النظر في الجند والسلاح والحروب وأمور الجباية والإنفاق، واسم الوزير جامع لخطتي السيف والقلم وسائر معاني المعاونة [6].

1- معايير اختيار الوزراء في إمارة الأغالبة:

بحكم أن بلاد المغرب كانت تتبع مركز الخلافة بتبعية مطلقة، ويطلق على العصر الذي سبق إمارة الأغالبة، عصر الولاة، لم يكن في العصر السابق وزراء بمعنى الكلمة، بل كان الولاة الذين يعينهم الخليفة ينشطون بأنفسهم ويباشرون كافة أعمال الولاية، بالاستعانة ببعض الكتّاب والعمّال، غير أن لفظ وزير ظهر مرة واحده في عصر الوالي يزيد بن حاتم المهلبي (155-170هـ/772-787م)، إذ يذكر أن يزيد عيّن وزيرا اسمه سعيد بن لبيد كان الناس يجتمعون أمام داره لقضاء حوائجهم [7].

وحتى بعد أن قامت إمارة الأغالبة، وبحكم شبه مستقل لا تعطي المصادر في بداية الإمارة إشارات واضحة عن تقلد الوزارة، أو كيفية اختيار الوزير، وذلك في عصر إبراهيم المؤسس الأول (184-196هـ/800-812م)، وعصر خلفه من بعده عبد الله، وأبرز الوزراء في عصر التأسيس كان الوزير غلبون وزير الأمير زيادة الله بن إبراهيم ثالث الأمراء الأغالبة[8]، وهذا الوزير المذكور الذي عرف بغلبون، هو الأغلب بن عبد الله بن الأغلب بن سالم، أي ابن أخ الأمير إبراهيم بن الأغلب، ولم يظهر اسمه إلا في فترة حكم زيادة الله[9]، لا نعلم هل الأحداث التي عاصرها فترة اضطرابات الجند هي التي أظهرت ذكره في المصادر، وقد كان وزير قبل ذلك أم إن زيادة الله هو من عيّنه وزيرا، وبصرف النظر عن فترة تكليفه بالوزارة، فالثابت أنه أول الوزراء المذكورين في الإمارة وهو أغلبي تميمي ابن عم الأمراء الأول، وهذه واحده من أهم المعايير لدى الأمراء المؤسسين للإمارة.

ثم أنه في باقي عهد الأمير زيادة الله المذكور، اختفى اسم الوزير غلبون، وظهر اسم علي بن حميد الوزير[10]، وفي الوهلة الأولى يأتي الاسم غير معرّف لا يكاد المرء يستشف منه نسب هذا الاسم، ومن حسن الحظ أورد المالكي ترجمة لابن الوزير المذكور ويذكره بهذا الشكل:" أبو الفضل أحمد بن علي بن

(3) ابن عذاري، المصدر نفسه، والجزء، ص ص95-134.
(4) نريمان عبد الكريم أحمد، مجتمع افريقية في عصر الولاة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000م، ص ص 104-122.
(5) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، ط7، بيروت، مؤسسة الرسالة، 2003م، ص492.
(6) عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، ط11، بيروت، دار القلم، 1992م، ص ص236-238.
(7) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الدباغ، معالم الأيمان في معرفة أهل القيروان، أكمله وعلق عليه: أبو الفضل أبي القاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي، ج 1، تونس، المكتبة العتيقة، بدون تاريخ، ص260.
(8) ابن عذاري، البيان، ج1، ص97.
(9) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن الآبار، الحلة السيراء، تحقيق: حسين مؤنس، ط1، القاهرة، دار المعارف، 1963م، ص181.
(10) الدباغ، معالم الأيمان، ج2، ص19.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

حميد التميمي"[11]، ويؤكد المؤلف المذكور في موضع أخر قرابته بالوزير آنف الذكر[12]، وما يلفت النظر في هذه الإشارة هو لقب التميمي، أي أن الوزير الثاني أيضا تميمي من أبناء عمومة الأمراء، ويبدو أن هذا المعيار ثابت في عصر التأسيس والقوة، كما يبدو أن عائلة بني حميد قديمة العهد مع بني الأغلب أبناء عمومتهم في إفريقية، حيث ذكر أن إبراهيم بن الأغلب عندما بنى مدينة القصر القديم (العباسية)، وانتقل إليها مع أهله وخاصته وجنده، انتقل أيضا بنو حميد معه، وأنزلهم في قصور المدينة الجديدة[13].

وبعد وفاة الأمير زيادة الله، وجاء بعده أخوه أبو عقال الأغلب بن إبراهيم (223-226هـ/838-841م)، استوزر الأخير أيضا من نفس العائلة، فبعد وفاة علي بن حميد تم تعيين أبنه أبا عبد الله بن علي بن حميد وزيرا، شغل الوزارة في عهده وعهد ابنه محمد من بعده، والحقيقة أن اسم أبا عبد الله برز في عصر محمد بن الأغلب (226-242هـ/841-856م)[14]، غير أن هناك إشارات تدل على وجود الوزير المذكور الأخير في عصر الأمير أبي عقال الأغلب بن إبراهيم، إذ يذكر أنه وفي سنة (225هـ/839م) تدخل بعض أولاد علي بن حميد بين العلماء لمنع سفر بعضهم وترك إفريقية، وجعلوهم يدرّسون طلاب العلم[15]، والسنة المذكورة آنفا كانت ضمن فترة حكم الأغلب.

الجدير بالذكر أن أبا عبد الله بن علي بن حميد كان قد غلب على جميع مفاصل دولة الأمير محمد بن الأغلب من خلال الوزارة، وكان المعاون له أخوه أبو حميد علي بن حميد؛ بينما كان للأمير أخوة يدعى أحدهم أحمد بن الأغلب ويكنى بأبي جعفر، وموقف هذا الأخير من وزارة أولاد حميد جعل معايير اختيار الوزير تتغير وتختلف إلى الأبد، وإن شئت إلى نهاية حكم الأغالبة.

موقف أبي جعفر أحمد بن الأغلب من وزارة بني حميد:

استمر أبو عبد الله بن علي بن حميد في إدارة شؤون الوزارة إلى سنة (231هـ/845م)، وفي السنة المذكورة أخذ أحمد بن الأغلب في جمع أنصاره، وسار بهم إلى القصر القديم حيث مركز الحكم وإدارته، وحارب حراس الأمير محمد، واستطاع قتل الوزير أبا عبد الله بن علي، ونشب القتال بين الفريقين، ورجال أحمد يقولون لرجال الأمير محمد " نحن في طاعة محمد وإنما قمنا غضبا على تعسف بني حميد"[16]، فتركوا القتال، وجلس الأمير محمد للثوار يسمع منهم فدخل عليه أخوه أبو جعفر أحمد وتعاتبا، وسلّم له الأمر، وتعاهدا على أن لا يغدر أحدهما بالأخر، وطلب أحمد من الأمير أن يسلمه أبا حميد بن على بن حميد أخ الوزير المذكور، ففعل على أن لا يقتله، ولكن بعد أن استلمه دبّر له مكيده قتله بها، وقال أحمد لأخيه" إن أولاد علي بن حميد كادوا الدولة وأرادوا زوال ملكك، فقمت غضبا لك وحذرا على أيامك"[17].

انتهت مسيرة بني حميد في الوزارة، ولم تنته مسيرتهم فحسب؛ بل انقلبت معايير اختيار الوزير، وأصبح الوزير من هذا التاريخ (231هـ/845م)، بالولاء للأمير فقط كائنا من يكون، وليس مثل السابق يجمع بين الولاء والانتماء إلى نفس العشيرة.

عندما نجح أبو جعفر أحمد بن الأغلب في إزاحة بني حميد عن الوزارة، استأثر بالحكم بمفرده، وأبعد أخاه الأمير محمد الذي لم يبق له غير اسم الإمارة، وعيّن أحمد شخصا يدعى نصر بن حمزة الجروي

(11) أبو بكر عبد الله بن محمد المالكي، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونساكهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، تحقيق: بشير البكوش، ج1، ط2، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1994م، ص479.

(12) المصدر نفسه، والجزء، ص450.

(13) حسن حسني عبد الوهاب، ورقات عن تاريخ الحضارة العربية بإفريقية التونسية، القسم الأول، تونس، مكتبة المنار،1966م، ص356.

(14) عبد العزيز الثعالبي، تاريخ شمال افريقيا من الفتح الإسلامي إلى نهاية الدولة الأغلبية، جمع وتحقيق: أحمد بن ميلاد ومحمد ادريس، ط2، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1990م، ص230.

(15) أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم القيرواني، طبقات علماء إفريقية وتونس، تحقيق: علي الشابي ونعيم حسن اليافي، الدار التونسية للنشر، 1968م، ص182.

(16) شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، ج24، تحقيق: حسن الأنصاري، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983م، ص119.

(17) المصدر نفسه، والجزء، والصفحه.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وزيرا[18]، لا لشيء إلا لأنه كان من أكبر معاونيه في الإطاحة ببني حميد، ومن هنا اختلفت المعايير وكثر الطمع في الوزارة، حيث كان رجلٌ أخر اسمه داوود الرادري يظن نفسه أحق من الجروي، وأنه المقدّم عند أحمد بن الأغلب، لأنه أعان أبا جعفر في القيام على أخيه، ومنذ أن استلم الجروي الوزارة انقلب الرادري وأخذ في مكاتبة محمد بن الأغلب الذي كان يخطط لاسترجاع ملكه[19]، والذي تمكن من استرجاعه سنة (232هـ/846م) بالاستعانة ببعض رجال الأغالبة، والموالي، وقبض على أخيه ونفاه إلى المشرق، وعاقب رجاله[20]، ومن هذه الحادثة تصمت المصادر عن ذكر الوزراء، إلى فترة حكم إبراهيم بن أحمد بن الأغلب (261-289هـ/879-902م)، وحتى بعد ذكرهم، ذكروا بدون تفاصيل أو إجابات شافية عن كيفية اختيارهم.

تعيين الوزراء في المرحلة الأخيرة من عمر الإمارة:

ذكر اثنان من الوزراء في فترة الأمير إبراهيم الآنف الذكر؛ الأول ورد اسمه في ترجمة عالم يدعى إبراهيم بن المضاء الضرير(ت276هـ/889م)، في إشارة عابرة كل ما تحويه أن وزيرا يدعى عامر بن زرارة ابتنى دارا ورفع بنيانها حتى كشفت حرمة الجيران[21]، وبصرف النظر عن الدار وبنائها وموقف الجيران من ذلك، فلا نعلم إن كان الوزير مذكور هو وزير إبراهيم فعلا، أم أنه وزير أبي الغرانيق محمد، فالمترجم له متوفي سنة (276هـ/889م) كما سبق الذكر، وهذه الفترة في عهد الأمير إبراهيم ولكنها أيضا قريبة من عصر أبي الغرانيق (ت261هـ/874م)، وللأسف لا يوجد ذكر لهذا الوزير عن نسبه أو وظائفه السابقة ولا حتى مشاركات له في الإمارة، حتى يستطيع المرء معرفة كيفية تعيينه؛ أما الثاني فقد جاء ذكره في ثورة عرفت بثورة الدراهم - سوف يأتي الحديث عنها لاحقا - بالقيروان سنة (275هـ/888م)، وهو الوزير أبو عبد الله بن أبي إسحاق، هذا كل ما ذكر عن اسمه كنيته تليها كنية والده[22]، وهذا أيضا لا يعطي أي معلومة من شأنها تبيّن آلية التعيين ولكن الثابت أنه من انقلاب أبو جعفر أحمد بن الأغلب على بني حميد، انتهى تعيين الأقارب كوزراء وتلتها تعيينات أما على الولاء أو على حسب تدرجهم الوظيفي وإعجاب الأمراء بهم وبأعمالهم.

وفترة حكم إبراهيم بن أحمد أيضا تنطبق عليها فترة أبي جعفر أحمد بن الأغلب المنتزي على حكم أخيه، لأن إبراهيم لم تكن إمارته بعهد عقد له، بل عهد أبو الغرانيق محمد لأبنه أبي عقال الصغير، واستحلف أخاه إبراهيم على أن لا يتعرض لولي العهد المذكور و لا ينازعه الحكم، ولكن بعد وفاة أبي الغرانيق نقض إبراهيم العهد بمباركة بعض الوجهاء والمتملقين من أهالي القيروان، وانتزى على الإمارة التي أبعد عنها الأمير الشرعي أبا عقال قسرا[23]، وبالتالي عزل إبراهيم كل أصحاب الرتب والخطط، التابعين لأبي الغرانيق، وعيّن أناس جدد مواليين له.

وفي سنة (289هـ/902م) زهد إبراهيم في الحكم وعزم على الجهاد في صقلية، وولى وليّ عهده وابنه أبا العباس عبد الله أمور البلاد كاملة يتصرف في أمورها كما شاء فقد قال ابن الآبار " ...ولاه عهده وصيّر إليه خاتمة ووزارته، وكتب بذلك كتابا تاريخه يوم الجمعة لثمان بقين من شهر ربيع الأول سنة تسع وثمانين ومائتين"[24]، ويتضح من ذلك أنه صيّر إليه أمور الوزارة، وبدوره أبو العباس عيّن قاضي القيروان وزيرا، والوزير الجديد هو القاضي محمد بن الأسود الصديني، أطلق يده في الوزارة والقضاء " والأحكام والنظر في العمّال وجباة الأموال"[25]، دون أن تعطينا المصادر بوضوح أن الصديني المذكور عُينَ وزيرا، ولكن

(18) ابن عذاري، البيان، ج1، ص109.
(19) النويري، المصدر السابق، ج24، ص120.
(20) ابن عذاري، البيان، ج1، ص109؛ ابن الآبار، الحلة السيراء، ج1، ص183.
(21) الدباغ، المصدر السابق، ج2، ص175.
(22) ابن عذاري، البيان، ج1، ص121.
(23) محمد الطالبي، الدولة الأغلبية – التاريخ السياسي، نقله إلى العربية: المنجي الصيادي، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1985م، ص ص297-298.
(24) الحلة السيراء، ج1، ص174.
(25) النويري، نهاية الأرب، ج24، ص144.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الأعمال التي كُلف بها ما هي إلا مهام الوزراء، وأكد أحد الباحثين وزارة الصديني[26]، ومن هنا يلاحظ تغير معيار التعيين لدى الأمير الجديد الذي حاول الإصلاح رغم قصر إمارته، وأصبح تعيين الوزير في إمارته يحتاج إلى شخص له دراية، وولاء، وفقيه أيضا.

قُتل أبا العباس عبد الله بن إبراهيم في سنة (290هـ/903م) على يد بعض الخدم، وتجدر الإشارة إلى أن أبا العباس لديه ابن اسمه زيادة الله كان قد اتهمه والده بمحاولة الانتزاء على الحكم، فسجنه ومن أُتهمَ معه، وبعد قتل الخدم له فتحوا أبواب السجن على زيادة الله دلالة على تخاذلهم مع الابن، حيث أصبح الأخير أميرا إلى نهاية الإمارة وسقوطها سنة (296هـ/909م) [27]، وعلى زيادة الله الآن تعيين وزيره وعماله الجدد.

عيّن الأمير الجديد وزيرا اسمه عبد الله بن الصائغ، وليس وزيرا فحسب؛ بل أضاف إليه البريد كذلك [28]، ومن خلال الإشارات الواردة عن ابن الصائغ في المصادر يستطيع المرء أن يلتمس بعض الشيء عن كيفية تعيينه، فالأمر الذي تجدر الإشارة إليه أولا هو أنه يبدو أن الوزير المذكور كان شريكا لزيادة الله في المؤامرة على والد الأخير، إذ أنه كان مسجونا بالتزامن مع سجن زيادة الله [29]، وهناك من اتهمه مباشرة بالتآمر على الأمير الراحل أبي العباس [30].

مهما يكن من أمر، فالشيء الذي بذي أهمية هو من أين أتى هذا الرجل؟ وكيف وصل إلى الدائرة الأولى في الحكم؟ يذكر حسن حسني عبد الوهاب [31] أنه من أبناء القيروان وتعلّم بها، وظهر تفوقه، فاستخدمه صاحب ديوان الخراج كاتبا له، وكان ذلك في عصر إبراهيم بن أحمد، ثم إنه سجن هو وصاحب ديوان الخراج في عصر أبي العباس كما سبق الذكر، ولما تقلد زيادة الله الإمارة فك أسرهم، واستدعاهم الاثنان كأول مستشارين، وأول اثنان في التعديل الوزاري الجديد إن صح التعبير.

يتضح مما سبق أن ابن الصائغ في بادئ الأمر كان طالبا للعلم في القيروان، ثم كاتبا في ديوان الخراج، وأخذ مقامه يرتفع بالعلم والتفنن في الكتابة؛ ثم بالتواطؤ مع زيادة الله الثالث، واعانته على تنحيت والده، ويمكن القول انه جاء اختياره بالعلم والولاء للأمير معا.

خلاصة القول أن معايير اختيار الوزير في إمارة الأغالبة مرت، بمراحل مثلما مرت بتلك المراحل الإمارة ذاتها، ففي المرحلة الأولى وهي مرحلة التأسيس والقوة يكون الوزير من العائلات المقربة نسبا للأمير، أما أغلبي أو تميمي بصفة عامة كبني حميد؛ وفي المرحلة الثانية أصبح تعيين الوزير مرفق بولائه لهذا الأمير أو ذاك، خاصة بعد ظهور المؤامرات والصراعات بين أبناء البيت الواحد على الإمارة، والاستحواذ على السلطة، إلا إذا كان التغيير في السلطة سلس وبدون مشاكل مثل تسليم السلطة لأبي العباس عبد الله بن إبراهيم هنا يكون الوزير من طبقة العلماء وباختيار نابع للإصلاح، وأخيرا يتفق في وزير واحد العلم والنجابة والحذاقة والولاء، لاسيما ابن الصائغ لأنه سلك طريق التدرج الوظيفي، من كاتب إلى كبير كتّاب ديوان الخراج، إلى علاقة مشبوهة بزيادة الله بن الأمير، إلى شريك في المؤامرة التي أطاحت بعبد الله بن إبراهيم، إلى وزير وصاحب البريد.

2- الوزراء والجهاز القضائي:

إن الناظر في تاريخ إفريقية الوسيط يلحظ النفوذ القوي الذي بلغه القضاة في ذلك العصر، ومن كثر الكتّاب الذين كتبوا عنهم جعل موضوع البحث في تاريخ القضاة بإفريقية ذو مادة علمية غزيرة، كما يبدو أنه أوهم بعضهم أن القضاة أرفع منزلة عند الأمراء من الوزراء، وأكثر نفوذ وسلطة، خاصة بعد أن تقرأ عن القاضي ابن غانم في عهد إبراهيم الأول بن الأغلب، حيث إن القاضي المذكور عينه الخليفة هارون

(26) ج. ف. ب. هوبكنز، النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى، نقله إلى العربية: أمين توفيق الطيبي، ليبيا – تونس، الدار العربية للكتاب، بدون تاريخ، ص36.

(27) ابن عذاري، المصدر السابق، ج1، ص ص 134-135.

(28) المصدر نفسه، والجزء، ص136.

(29) المصدر نفسه، والجزء، ص135.

(30) الثعالبي، المرجع السابق، ص256.

(31) ورقات، ق1، ص230.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الرشيد مباشرة، وكان الخليفة كلما يرسل رسالة إلي الأمير إبراهيم، يرسل أخرى إلى ابن غانم، والأخير يرفض أن يقرأ رسالته على الأمير.

ولكن بعد عصر إبراهيم، وتولي أولاده من بعده وظهور الوزراء في بعض الإشارات، والذين كانوا أحيانا يطلق عليهم (صاحب البديل) [32] في مدن إفريقية، نجد هؤلاء الوزراء يتدخلون تدخل مباشر في شؤون القضاء سواء في ترشيحهم للقضاء، أو في أحكامهم، أو غير ذلك.

ففي عصر زيادة الله بن إبراهيم بن الأغلب، كان قاضي البلد أحمد بن أبي محرز (ت 221هـ/835م)، وقد تحكّم عند الأخير رجلان على دار بالقيروان، ولما اختلط الأمر على القاضي في الحكم بينهم أغلق الدار وجعل عليها طابعه، على أن لا يدخلها أي منها حتى يحكم بينهما، وكانت لأحد الرجلين علاقة جيدة بالوزير علي بن حميد، فأتاه وأبلغه بخبر القاضي وقفله وطبعه للدار، فأمر الوزير المذكور بحل الطابع الذي وضعه القاضي، فذهب الرجل الثاني للقاضي وذكر له ما فعله الوزير[33].

كان موقف القاضي ابن أبي محرز ورد فعله من ذلك، أنه ذهب من ساعته إلى الأمير في قصره بمدينة القصر القديم، واستأذن في الدخول عليه، وقص عليه ما حدث، وتذمر من تدخل الوزير علي بن حميد في اختصاصه، وطلب أيضا الإعفاء من القضاء، ولكن الأمير طيب خاطره، وخرج معه إلى القيروان حيث الدار المتنازع عليها، وأمره أن يضع عليها طابعه من جديد، ووضع الأمير طابعه عليها أيضا، وعنف زيادة الله الوزير على ما فعل واعتذر الأخير[34].

كل ما سبق يبين أن نفوذ الوزير كان أعلى من نفوذ القاضي، وكان الوزير يتدخل في شؤون القضاة ولا يلقى عقاب رادع حتى بعد التظلم إلا مجرد لوم وعتاب، فقد كان زيادة الله ينادي ابن حميد بالعم، وقال له بعد الحادثة المذكورة " لولا واجب قديم صحبتك"[35].

وفي سنة (204هـ/819م) سعى صاحب البديل علي بن حميد في تغيير القاضي المذكور آنفا، وتعيين أسد بن الفرات (ت213هـ/828م) عوضا عنه، أخذ يذكر محاسن أسد في حضرة الأمير، واشتهاره بالعلم والفقه، ولا يزال به حتى عينه زيادة الله قاضيا إلى جانب ابن أبي محرز، وكانا يقضيان جميعا، وكانت هذه أول مرة في إفريقية أن يتعين قاضيان في آن واحد، وحكمهم نافذ الاثنان [36]، وكل هذا حدث بتدخل الوزير وتوجيهاته.

وكان القضاة يعيبون على بعضهم الدخول على الوزير، ويعتبرون ذلك مداهنة لهم، وحَسَبَ بعضهم على القاضي سحنون بن سعيد التنوخي (ت 240هـ /854م) دخوله على الوزير علي بن حميد[37].

كذلك في سنة (293هـ/906م) تدخّل الوزير عبد الله بن الصائغ في أمر القضاة، إذ عيّن قاضي يدعى محمد بن عبد الله بن جيمال على مدينة رقادة على الرغم من قلة علمه وورعه[38]، وكان هذا التدخل بأسباب مذهبية من جهة، وفرض سلطة الوزير من جهة أخرى؛ فالقاضي الذي كان قبل ابن جيمال، اسمه حماس بن مروان بن سماك الهمداني، وكان مالكي بينما كانت الإمارة على الغالب ورجالها يتبعون مذهب العراق الحنفي، اقتداء بالخلفاء في بغداد، وكان حماس القاضي لا يمتثل لتعليمات الوزير، وحين يراسله يبدأ القاضي المذكور باسمه في الخطاب، كل ذلك أوغر صدر ابن الصائغ عليه، فسعى بالكلام عليه في حضرة الأمير وذكر له ابن جيمال بالخير، فعيّن الأمير ابن جيمال قاضيا إلى جانب حماس، ونادى منادي إذا جاء خصمان ووجد القاضيان، ذهبا إلى ابن جيمال، واختصما عنده دون حماس، فغضب الأخير، وطلب الإعفاء من القضاء، فلم يعف حتى دخل على الوزير ابن الصائغ وسأله إعفائه، فكلم فيه الوزير الأمير زيادة الله الذي أصدر الأوامر بإعفائه[39].

---

(32) الدباغ، معالم الأيمان، ج2، ص238.
(33) المالكي، رياض النفوس، ج1، ص ص396-397.
(34) المصدر نفسه، والجزء، ص398.
(35) المصدر نفسه، والجزء والصفحة.
(36) الدباغ، معالم الأيمان، ج2، ص19.
(37) أبو العرب، المصدر السابق، ص186.
(38) ابن عذاري، المصدر السابق، ج1، ص140.
(39) الدباغ، معالم الأيمان، ج2، ص 238.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وأحيانا يشاء القدر ويجمع القاضي بين القضاء والوزارة، مثل محمد بن الأسود الصديني قاضي أبي العباس عبد الله بن إبراهيم، الذي جمع له القضاء ومتابعة العمّال والجباة وسائر الأحكام[40] كما سبق الذكر.

خلاصة القول أن الوزير كان يتدخل في شؤون القضاء، وعلاقته بهم وبأحكامهم مباشرة، وكان حين لا يرضى عن قاضٍ استبدله بغيره، وكان للوزراء دور كبير في ترشيح القضاة، إذ يُعين القاضي من الأمير، وذلك حسب استشارة وتوجيهات الوزير، فيما عدا ما تم ذكره عن ابن غانم.

3- الوزراء والمجتمع الثقافي:

كان الوزراء في دولة الأغالبة يشجعون العلم ويدعمون العلماء، وكان الفقهاء ومن بينهم محمد بن سحنون بن سعيد يجتمعون عند الوزير علي بن حميد ويتناقشون في أمور العلوم الفقهية والمذاهب[41]، ومثل هذه المجالس العلمية ما هي إلا تشجيع الوزراء للحركة العلمية بإفريقية.

وفي سنة (225هـ/ 839م) دخل عالمان لإفريقية احدهما يدعى أبو يحيى زكرياء بن يحيى الوقار؛ والثاني عبد العزيز بن يحيى المدني الهاشمي، وكانا يعلمان بعض طلاب العلم بإفريقية، ولما أرادا الرحيل عن البلد استعان أهل العلم من سكان البلد بأبي عبد الله بن علي بن حميد الوزير، على التدخل بحجة أنهم لم يستوعبوا منهم كل ما يرغبون بتعلّمه، فذهب لهما الوزير واستطاع أن يقنعهم بالإقامة وتعليم الطلاب[42]، وهذا التشجيع للعلم يحسب للوزراء، الذين من واجبهم دفع الآفات عن البلد[43]، خاصة وأنه قد تفشى فيها مذهب الخوارج، وتشجيع مثل هذه العلوم يحصّن البلد وأهلها.

وكان سحنون بن سعيد من كبار العلماء بإفريقية قبل أن يصبح قاضيا، وذهب يوما إلى جنازة فرأى القاضي ابن أبي الجواد قام وتجهز ليصلي بالناس صلاة الجنازة على الميت، فرفض الصلاة خلفه ورجع من حيث أتى، ولما بلغ ذلك زيادة الله بن إبراهيم بن الأغلب، أرسل إلى عامل القيروان أن يقبض على سحنون ويجلده بالسوط خمسمائة جلدة ويحلق لحيته، ولكن الوزير على بن حميد آنذاك أوقف البريد المرسل، ودخل على الأمير وأخذ يحذره من فعل ذلك، ويذكّره بمحنة البهلول بن راشد[44]، فقال الأمير " وهذا مثل البهلول" أجابه الوزير بنعم وأنه أوقف البريد شفقة على الأمير، فشكره ولم ينفذ حكمه على سحنون، ولما بلغ الأخير الخبر حمد الله أن حرك ابن حميد لإيقاف الحكم[45]، وهذا بطبيعة الحال يعتبر دعما للعلماء ودفاعا عنهم وتشجيعا لهم.

وعندما بلغت الدعوة الفاطمية جبال كتامة، وأخذ أبو عبد الله الشيعي في الزحف العسكري على المدن التي بدأت تسقط في يده الواحدة تلوى الأخرى، تدخل الوزير عبد الله بن الصائغ وجمع علماء إفريقية بأمر الأمير زيادة الله بن عبد الله، وأقام بهم مجلس علمي رفيع المستوى، حتى أن أحد المؤرخين[46] أطلق عليه مؤتمر وقال " فكان أول مؤتمر إسلامي انعقد في إفريقية..."، افتتح الوزير الاجتماع بخطاب ذكر فيه الشيعي ومذهب الشيعة وما يذهبون إليه في الصحابة، وما يتهمون به غيرهم من الكفر، واستجاب الفقهاء وتبرؤا مما يفعله ولعنوه، وحرضوا العامة على قتاله، وافتوا لهم بالجهاد[47]، ويتبن من هذا أن اهتمام الوزراء بالعلم والعلماء جاء بنتيجة طيبة فها هم يحتاجون فتاويهم ليصدوا به المد الشيعي، كما تبين كذلك مدى اهتمامهم ودعمهم للحركة العلمية بإفريقية.

---

(40) النويري، المصدر السابق، ج24، ص144.

(41) المالكي، رياض النفوس، ج1، ص ص 448-449.

(42) أبو العرب، الطبقات، ص182.

(43) من ضمن مهام الوزير دفع الآفات عن البلاد. قدامة بن جعفر، الخراج وصناعة الكتابة، تحقيق: محمد حسين الزبيدي، دار الرشيد للنشر، ص1981م، ص482.

(44) محنة البهلول بن راشد كانت مع الوالي محمد بن مقاتل العكي الذي أمر بضربه بالسياط وسجنه وكان ذلك سبب موته وغضبت العامة على الوالي وكرهوا حكمه لأنه ضرب عالم زمانه. ابن عذاري، البيان، ج1، ص89.

(45) الدباغ، معالم الأيمان، ج2، ص93.

(46) عبد العزيز الثعالبي، المرجع السابق، ص258.

(47) ابن عذاري، البيان، ج1، ص137.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4 ـ النفوذ المالي للوزير ومظاهر السلطة:

كان الوزراء في إمارة الأغالبة يتمتعون بنفوذ مالي بارز من الناحيتين الأولى على صعيد الدولة، إذ كانت خزائن الأموال تحت أيديهم خاصة فيما يخص الأموال الخاصة بالعطاء والمرتبات والعمارة؛ والثانية على الصعيد الشخصي فالظاهر أنهم أصحاب أموال طائلة، إذ تمتعوا بتسهيلات تجارية على الصعيد البحري والبري وأخرى فلاحية واقطاعية.

أما خزائن أموال الدولة فيتضح ذلك عندما حدث النزاع المذكور سابقا بين أبي جعفر أحمد بن الأغلب من جهة؛ وأخيه الأمير محمد ووزيره أبي عبد الله بن علي بن حميد من جهة أخرى، إذ قال رجال أحمد لرجال محمد " مالكم تقاتلون؟ لا طاعة إلا طاعة محمد، إنما قمنا على أولاد علي بن حميد الذين قهروكم واستأثروا بمال مولاكم دونكم، وأما نحن ففي الطاعة ما خلعنا منها يدا"[48].

أيضا عبد الله بن الصائغ آخر وزراء الإمارة، الذي كان يتقلد جميع شؤون الإمارة، وينظر في أهل خدمة الأمير وعطائهم، تحت يده خزائن الأموال[49]؛ ولما هرب زيادة الله من الشيعي سنة (296هـ/909م)، واتجه نحو طرابلس، أخذ عبد الله بن الصائغ أموالا من خزائن الدولة وخرج بها إلى سوسة وركب البحر يريد صقلية، فصرفته الرياح إلى طرابلس حيث الأمير الذي اتهمه بالخيانة وقتله[50].

أما التسهيلات التجارية فيبدو أن الوزراء كانت لهم شبكات تجارة أداروها بنفوذهم في الدولة، ولدينا ترجمة أحد أبناء الوزراء واسمه أبي الفضل أحمد بن علي بن حميد، كان من الفقهاء الزهاد المتعففين، قد ترك أموالا طائلة من ميراث أبيه، وعندما سألوه لماذا تركت كل هذا المال، ذكر أنه كان من تجارة العاج، التي يبدو أن فيها قول في ذلك العصر[51]، وكل هذا يعطي للقارئ مدى النفوذ المالي الذي تمتع به وزراء الأغالبة.

وفيما يتعلق بالتسهيلات الفلاحية فكان بنو حميد يتنافسون مع باقي الولاة على الفوز بولاية باجة، وهي كما يسمونها " هُرى إفريقية" لخصب أرضها ووفرة محاصيلها الزراعية، فإذا عُزل أحد منهم تلطّفوا للأمير حتى ترجع إليهم[52]؛ وعاش الوزراء حياة قريبة للترف وكانوا مخصوصين بلطف المنزلة لدى الأمراء[53]؛ ويبالغون في بناء المنازل الخاصة بهم ويعلّونها[54]، والخلاصة كانت عندهم حرية مالية في الدولة، واتساع في الرزق على الصعيد الشخصي.

أما سلطة الوزير فقد لمسناها في علاقته بالجهاز القضائي، وفي علاقته بالمجتمع الثقافي كذلك، وفي تأثيره على قرارات الأمير بشكل واضح، وكان للوزير كل الاحترام والتقدير في المجتمع الإفريقي، فلقد كان الوزير غلبون ذو سلطة واسعة واحترام كبير بين مشيخة الأغالبة حتى أن أحد أبواب مدينة القصر القديم كان يطلق عليه (باب غلبون) نسبة إليه[55]؛ وكان للوزير المذكور سجن خاص به، حيث تم القبض على أحد الثائرين وجيء به إلى القصر القديم فسجن في سجن غلبون، ثم أمره زيادة الله بن إبراهيم بنقل السجين وولديه من سجن الوزير إلى سجنه[56].

وجاء صاحب البريد بخبرٍ إلى زيادة الله الأول مفاده أن والي طرابلس تحدث بحديث من شأنه الخروج على الأمير، فاستدعاه الأمير واستقدمه من طرابلس إلى القصر القديم، وقبض عليه وسجنه، ولكن بفضل الوزير غلبون الذي سعى له عند الأمير جعل الأخير يعفو عنه ويطلق سراحه ويتغاضى عن خطائه[57]؛

---

(48) النويري، المصدر السابق، ج24، ص119.

(49) ابن عذاري، البيان، ج1، ص148.

(50) القاضي النعمان، افتتاح الدعوة، تحقيق: فرحات الدشراوي، ط2، تونس، الشركة التونسية للتوزيع، بدون تاريخ، ص ص 235-260؛ النويري، نهاية الأرب، ج24، ص150.

(51) المالكي، رياض النفوس، ج1، ص479.

(52) أبو عبيد البكري، المسالك والممالك، تحقيق: ادريان فان ليوفن وأندري فيري، ج2، الدار العربية للكتاب – المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، بيت الحكمة، 1963م، ص ص719-720.

(53) ابن الآبار، الحلة السيراء، ج1، ص 189.

(54) الدباغ، المصدر السابق، ج2، ص 175.

(55) حسن حسني عبد الوهاب، المرجع السابق، ج4، ص108.

(56) النويري، المصدر السابق، ج24، ص108.

(57) المصدر نفسه، والجزء، والصفحه.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

خلاصة القول أن الوزراء تمتعوا بنفوذ جيد سمح لهم بالعفو عن بعضهم، وسجن بعضهم الأخر، وكان الأمراء يقدرونهم ويأخذون بتوجيهاتهم، صحيح أنهم كانوا وزراء تنفيذيون ولكن كانوا يشاركون في صناعة القرار، ويعطون النصيحة التي فيها الصالح العام للإمارة.

5- دور الوزير في احتواء الجند وإخماد الثورات:

من ضمن مهام الوزير حسن النظر في أحوال الجند، وعدم تأخير العطاء، ومنع حالات الشغب والغوغاء، وحسن التعامل والسياسة معهم بحيث يبقوا دائما على الطاعة[58]؛ فقد كانت إفريقية خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين تعج بثورات الجند العربي الذي أكثر الشغب، وخرج على الولاة، وأرهق الدولة، وكان الجند في عصر الأغالبة ينقسم إلى أقسام، الأول جند خراسان القادمين حديثا؛ والثاني جند الشام؛ والقسم الثالث ما يعرف بالجند البلديين القادمين عصر الفتوحات[59]، وكان التنافس بين هذه الفئات على أشده، وكانوا يطالبون بامتيازات عديده، بل وفيهم بعض القادة يتطلعون إلى الإمارة.

وفي عصر الوزير غلبون ثار عمرو بن معاوية القيسي، وهو أحد قادة الجند، ووالي زيادة الله بن إبراهيم على ولاية القصرين، وهو من بني سُليم بن منصور جده الأعلى عُمير بن الحباب السُلّمي، فتغلب عمرو المذكور على القصرين ونواحيها، فأخرج له زيادة الله جيشا استطاع بعد حصاره من أخذه بالأمان ورجع به إلى زيادة الله هو وولدين له، فحبسه زيادة الله في سجن الوزير في بادئ الأمر ثم أمر بنقله إلى سجنه، وقتله وأولاده في آخر الأمر[60].

لما بلغ خبر عمرو بن معاوية القيسي إلى منصور بن نصر الجشمي وهو أحد قادة الجند أيضا، ووالي على مدينة طرابلس، أخذته الحمية القبلية لأنه من ولد دريد بن الصمّة من هوازن بن منصور، وهي عشيرة لها أصل مشترك مع سُليم بن منصور، فقال " يا بني تميم، لو أن لي بكم قوة، أو آوي إلى ركن شديد"[61]، وكان بجانبه صاحب الخبر الذي أرسل ما قاله إلى زيادة الله بن الأغلب، فأرسل الأخير في طلبه واستقدمه، وبعد أن تدخل الوزير غلبون في العفو عنه أطلق سراحه، ولكنه عُزل عن ولاية طرابلس، فذهب منصور إلى نواحي تونس حيث قصره بطنبذة الذي عرف به - منصور الطنبذي - ومن هناك أعلن عصيانه، وراسل قادة الجند واجتمع له جمع كبير من الجند، فناصبوا العداء للإمارة الأغلبية سنة (209هـ/824م)[62].

أرسل زيادة الله جيشا إلى تونس حيث منصور الطنبذي وجموعه، فأوقع الطنبذي بجيش الإمارة وهزمهم، وقتل عامل زياد الله على تونس، ولما بلغ الخبر أعد جيشا آخر بقيادة الوزير غلبون الذي طالما كان يعتني بالجند وقادتهم[63]، فخرج الجيش مشيعا إياه الأمير الذي هدد الجند قبل رجوعه، على إن انهزموا سوف يعاقبهم، وهكذا خرج الجند متذمرين، فلما التقى الجمعان انهزم الجيش الأغلبي أمام قوات منصور، وخافوا الرجوع إلى القيروان، فطلبوا من الوزير غلبون أن يأخذ لهم الأمان من الأمير قبل رجوعهم، وتفرقوا في المدن بإفريقية وتغلبوا على بعضها، ومنهم من انضم لمنصور الطنبذي[64]؛ ورجع الوزير إلى زيادة الله واعتذر عن الهزيمة وراجعه في الجند، فعفى عنهم وكتب لهم صكوك للأمان وأرسل بها لهم أينما وجدوا[65].

(58) قدامة بن جعفر، الخراج، ص483.
(59) ابن الآبار، الحلة السيراء، ج1، ص109.
(60) المصدر نفسه، والجزء، ص ص110-111.
(61) المصدر نفسه، والجزء، ص 382.
(62) المصدر نفسه، والجزء، ص ص382-383.
(63) النويري، نهاية الأرب، ج24، ص110.س
(64) عز الدين أبي الحسن علي بن الأثير، الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ج5، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي، 1997م، ص487.
(65) ابن عذاري، المصدر السابق، ج1، ص99.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

استمرت ثورة الطنبذي إلى نهاية عصر زيادة الله ثم انتهت وقُتل معظم قادتها، وبصرف النظر عن الثورة فالأمر الذي يهم هنا هو قيادة الوزير للجيش واهتمامه بهم وبأمورهم، فمن خلال أحداث هذه الثورة يتبين مدى اهتمام الوزير بالجند، والسعي في العفو عنهم والتجاوز عن زلاتهم، والسماع لهم وإصلاح شؤونهم.

كذلك اهتم ابن الصائغ بالجيش الذي كان يحارب أبي عبد الله الشيعي سنة (296هـ/909م)، ويراسل قادته ويدعمهم بالمتطوعة[66]، وكان يشجع الأمير بالاستمرار بالدعم والعطاء، وعدم الانسحاب والهرب، ويذكّره بحروب جده زيادة الله الأول مع الطنبذي، ولكن الأمير رفض إشارته واتهمه بمراسلة الشيعي، فأمسك الوزير عن الكلام، وهرب الأمير وسقطت الإمارة على يد الفاطميين[67].

وفي سنة (275هـ/888م) حدثت ثورة بالقيروان قام بها العامة وفئة التجار بصفة خاصة، ذلك أن الأمير إبراهيم بن أحمد ضرب دنانيره العاشرية الجديدة، وقام بإصلاح مالي إذ أن هذه الدنانير كان كل دينار منها يساوي عشرة دراهم، وقطع التعامل بالدنانير السابقة؛ لأنها كانت ليست على الوزن الصحيح، وبعضها مُجزأ إلى قطع يتم التعامل بها بالوزن، ورأى التجار أن هذا الإجراء أضرّ بهم وأنقص من العملات التي في أيديهم فثاروا وخرجوا من القيروان إلى رقادة محتجين فحبسهم إبراهيم بالمدينة المذكورة، الأمر الذي جعل أهلهم في القيروان يحتجوا أيضا وخرجوا على أبواب المدينة مناهضين للسلطان[68].

لما بلغ إبراهيم بن أحمد موقف أهل القيروان من حبس أولادهم وثورتهم عليه، أرسل وزيره أبا عبد الله بن أبي إسحاق إليهم، فخرج الأخير من رقادة إلى القيروان ليهدئ من غضب العامة، ولكن مفاوضاته معهم بائت بالفشل، فلما علم الأمير بذلك خرج لهم بنفسه وحاجبه وجنده بالإضافة إلى الوزير الذي كان أمامه، وجرت المفاوضات التي تمت التهدئة على إثرها، ودخل الوزير أبو عبد الله القيروان ومرّ من شارعها الأعظم المعروف بالسماط، وسكن الناس، ونجح الوزير في امتصاص غضب العامة واحتوائهم[69].

الخاتمة

من خلال هذا العرض يتضح أن الوزارة بإفريقية في العصر الأغلبي أصبحت واضحة المعالم، وتطورت مع تطور الإمارة، لها معاييرها، ومهامها؛ وتقلدها رجال أكفاء قاموا بعملهم على أكمل وجه؛ ومن ضمن المعايير في اختيار الوزير في بادئ الأمر كانت القرابة، فإن الأمراء الأول عينوا وزرائهم من قرابتهم من تميم بصفة عامة، ثم تغير المعيار مع تغير أنماط استلام الحكم، فلما كانت أول ثورة قام بها أخ على أخيه تغير الوزير ومعاييره السابقة، وأصبح ليس من الضروري أن يكون تميمي ولكن من الضروري أن يكون موالي ومن مناصري الأمير في جميع أرائه.

ثم تطور الأمر بتطور صراعات الأغالبة فبعد نكث العهد وانتزاء إبراهيم بن أحمد، أصبح الوزراء غير واضحي المعالم، ومرت علينا أسماء لم نستطع التمحيص منها ولكن كانوا وزراء تنفيذيين ولائهم للسلطان، ثم لما اعتدل الأمر بتولي عبد الله بن إبراهيم أصبح الفقيه المرشح للقضاء وزيرا، وهذا المعيار يدل على أن الأمير يريد وزيرا عادلا أمينا عالما بأحوال الدين والأمة.

ما لبث أن انقلب الأمر مجددا وجاء زيادة الله بن عبد الله بمؤامرة جعلته على سدة الحكم، فعين على وزارته رجلا مواليا له، ولكنه تدرج في الوظائف من كاتب إلى رئيس كتّاب في ديوان الخراج، إلى وزيرٍ وصاحب للبريد.

أما فيما يتعلق بعلاقتهم بمؤسسة القضاء فيتضح أن الوزراء على الغالب هم من كانوا يرشحون القضاة للأمراء، ويتدخلون أحيانا في أحكامهم، ويعتمد تدخلهم على قوة سلطة الأمير من عدمها؛ كما دعموا العلماء

(66) المالكي، رياض النفوس، ج2، ص ص124-125.
(67) النويري، المصدر السابق، ج24، ص147.
(68) ابن عذاري، البيان، ج1، ص120.
(69) المصدر نفسه، والجزء، والصفحه.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وشجعوا الحركة العلمية في البلاد، وشكلوا حلقات نقاش مع العلماء، ومجالس كبرى نتج عنها قرارات وفتاوى.

وبالنسبة للجيش فكان الوزراء يسوسون الجند ويتغاضون عن زلاتهم، ويدفعون شغبهم، ويسعون للعفو عن مُسيئهم واصطناعهم، وكانوا في بعض الأحيان يقودونهم في المعارك وإخماد الثورات؛ حتى ثورات العامة كانت من اهتمامات الوزراء، فكانوا يتفاوضون مع المحتجين ويمتصون غضبهم ويسعون إلى احتوائهم.

وكانت للوزارة سلطة واسعة، رغم انها تنفيذية، ولكن الوزراء شاركوا في صناعة القرار من خلال توجيهاتهم ونصائحهم للأمراء، فتجدهم ينفذون الأوامر مفصلة تارة؛ وبتعديلات حسب المصلحة العامة تارة أخرى، وكانت خزائن الأموال غير بعيدة عن تصرفهم يعطون العطاء ويديرون بها شؤون البلاد.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

قائمة المصادر والمراجع

أولا المصادر:

- ابن الأبار، أبو عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي، (ت 658هـ/1260م)، الحُلة السيراء، تحقيق: حسين مؤنس، ط1، القاهرة، دار المعارف، 1963.
- ابن الأثير، عز الدين أبي الحسن علي، (ت 632هـ/1235م)، الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي، 1997م.
- البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز، (ت487هـ/1094)، المسالك والممالك، تحقيق: أدريان فان ليوفن وأندري فيري، الدار البيضاء، الدر العربية للكتاب، 1992م.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، (808هـ/1405م)، المقدمة، ط11، بيروت، دار القلم، 1992م.
- الدباغ، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الأنصاري، (ت696هـ/1297م)، معالم الأيمان في معرفة أهل القيروان، أكمله وعلق عليه: أبو الفضل أبي القاسم بن ناجي، تحقيق: إبراهيم شبوح، تونس، المكتبة العتيقة، بدون تاريخ.
- ابن عذاري، المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق: ج. س. كولان وإ. ليفي بروفنسال، ط5، بيروت، دار الثقافة، 1998م.
- أبو العرب، محمد بن أحمد بن تميم القيرواني، (ت 333هـ/944م)، طبقات علماء إفريقية وتونس، تحقيق: علي الشابي ونعيم حسن اليافي، تونس، الدار التونسية للنشر، 1968م.
- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، (ت 817هـ/1414م)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط7، بيروت، مؤسسة الرسالة، 2003م.
- قدامة، قدامة بن جعفر، (ت 328هـ/940م)، الخراج وصناعة الكتابة، تحقيق: محمد حسين الزبيدي، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، 1981م.
- المالكي، أبو بكر عبد الله بن محمد، (ت 494هـ/1100م)، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونساكهم وسيرمن أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، تحقيق: بشير البكوش، ط2، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1994م.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، (711هـ/1311م)، لسان العرب، ط3، بيروت، دار صادر، 2004م.
- النعمان، القاضي النعمان بن محمد التميمي المغربي، (ت 363هـ/973م)، افتتاح الدعوة، تحقيق: فرحات الدشراوي، ط2، تونس، الشركة الوطنية للتوزيع، بدون تاريخ.
- النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب، (ت733هـ/1333م)، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: حسين نصار، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983م.
- اليعقوبي، أحمد بن واضح، (ت 284هـ/897م)، البلدان، ط1، بيروت، دار احياء التراث العربي، 1988م.

ثانيا المراجع:

- أحمد، نريمان عبد الكريم ، مجتمع إفريقية في عصر الولاة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000م.
- الثعالبي، عبد العزيز ، تاريخ شمال أفريقيا من الفتح الإسلامي إلى نهاية الدولة الأغلبية، تحقيق: أحمد بن ميلاد ومحمد ادريس، ط2، بيروت، دار الغرب الإسلامي،1990.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- عبد الحميد، سعد زغلول، تاريخ المغرب العربي، الإسكندرية، منشأة المعارف، بدون تاريخ.
- الطالبي، محمد، الدولة الأغلبية – التاريخ السياسي، نقله إلى العربية: المنجي الصيادي، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1985م.
- هوبكنز، ج. ف. ب، النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى، نقله عن الإنجليزية: أمين توفيق الطيبي، ليبيا – تونس، الدار العربية للكتاب، بدون تاريخ.
- عبد الوهاب، حسن حسني، ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية التونسية، تونس، مكتبة المنار، 1966م.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJASHSS** and/or the editor(s). **AJASHSS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).